

(١١٤٧) وعن جعفر بن محمد (ص) أنه قال : من أعتق عبداً له عند الموت وعليه دينٌ يُحيط. بثمان العبد ، بيع العبد ولم يجز عتقه ، وإن لم يُحيط. الدينُ به وعتق منه سهمٌ من ستة أسهم ، السدس فما فوقه جاز العتق إذا كان الذي يعتق منه يخرج بالقيمة من الثلث بعد الدين .

(١١٤٨) وعنه (ع) أنه سُئل عن رجل أعتق عند موته عبداً له ليس له مالٌ غيره وعليه دينٌ ، قال : وكم الدين ؟ قيل : مثل قيمة العبد أو أكثر ، قال . وإن كان مثل قيمته بيع العبد ، وقضى الدين ، وإن كان الدين أكثر تحاص الغرماء في ثمن العبد ، قيل له : هذا يدخل فيه ، قال للقائل : فأدخل أنت فيه ما شئت ، قال : ما تقول في العبد إذا كانت قيمته ستمائة ، والدين خمسمائة قال : يُباع العبد ويُعطى الغرماء خمسمائة ويُعطى الورثة مائة ، قيل : أليس قد فضل من قيمة العبد مائة وله ثلثها وقد عتق منه بقدر ذلك ؟ فتبسّم (ص) وقال : هذه وصية ، ولا وصية للمملوك ، قيل : فإن كانت قيمته ستمائة ، والدين أربعمائة ؟ قال كذلك : يُباع العبد فيعطى الغرماء أربعمائة والورثة ما بقي ، قيل : فإن كان الدين ثلاثمائة وقيمة العبد ستمائة ؟ قال : ومن ها هنا أتيت جعلتم الأشياء شيئاً واحداً ، ولم تعرفوا السنة . إذا اعتدل مال الورثة والغرماء ، أو كان مال الورثة أكثر من مال الغرماء ، جازت الوصية ولم يُتهم الرجل على وصيته ، فالآن يوقف هذا المملوك<sup>(١)</sup> على ثلاثمائة للغرماء ، ومائتين للورثة . وقد ملك سدسه ثم يخرج حراً ، وهذا على ما ذكرته عنه (ع) في الرواية الأولى . والأخذ عنه وعن غيره من الأئمة (ص) فرض لازم . وطاعتهم واجبة وليس على قولهم اعتراض ، وقد ذكرنا<sup>(٢)</sup> أن السنة ما قاله (ص) فهو كذلك على قوله (ص) .

(١) ي - ن .

(٢) ي ، ع - وقد ذكر .